د. نبيل رياض عبدالمولى، العلاقات المصرية الأردنية (١٩٥٧-١٩٥٨م) بين التوتر والانفصال، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص٢٤١- ٢٧٥

العلاقات المصرية الأردنية (١٩٥٧ - ١٩٥٨م)
بين التوتر والانفصال

د. نبيل رياض عبدالمولى*

جامعة الملك خالد– السعودية

الملخص:

رغم تقارب السياسات المصرية الأردنية في فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، فإنها سرُعان ما شهدت توترًا واضحًا بداية من أزمة أبريل ١٩٥٧، بعدما تم توجيه بعض الاتهامات للجانب المصري بالمشاركة في المحاولة الانقلابية ضد الملك حسين، الأمر الذي أحدث صدعًا شديدًا في علاقات البلدين، وازداد التوتر بموقف الأردن المتشكك من الوحدة المصرية السورية وعدم الترحيب بها، وفي الوقت نفسه كان موقف مصر غير الداعم للاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق، وانتهي الأمر بقيام الأردن بقطع علاقاته الرسمية مع مصر في ٢١ يوليو ١٩٥٨، وبصفة عامة فإن البحث يرصد لكل مظاهر العلاقات المصرية الأردنية من التوتر حتى الانفصال.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المصرية الأردنية؛ أزمة أبريل ١٩٥٧؛ الوحدة المصرية السورية؛ الاتحاد الهاشمي.

Egyptian-Jordanian Relations (1957-1958) Between Tension and Separation

Dr. Nabil Riyad Abdel-Mawla
King Khalid University - Saudi Arabia
nabdin@kku.edu.sa

Abstract:

Despite the convergence of Egyptian-Jordanian policies in the period after the July 1952 revolution, it soon witnessed a clear tension beginning with the April 1957 crisis. After some accusations were brought against the Egyptian side of participating in the coup attempt against King Hussein, which caused severe tension in the relations of the two countries. Tension increased with Jordan's skeptical position on the Egyptian-Syrian unity and its unwillingness to it. At the same time, the position of Egypt to the Hashemite Union between Jordan and Iraq was unsupportive, and it ended with Jordan cutting its official relations with Egypt on 21 July, 1958. In general, the paper examines all aspects of Egyptian-Jordanian relations from tension to separation.

Keywords: Egyptian-Jordanian relations; The Crisis of April 1957; Egyptian-Syrian unity; The Hashemite Union.

مقدمة:

تُمثِّل بداية فترة الخمسينات من القرن العشرين مرحلة مُهمة في تاريخ العلاقات السياسية بين مصر والأردن، نظرًا للأحداث البارزة التي طرأت على الساحة الداخلية في كلا البلدين، ففي مصر كانت حركة الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي أنهت حكم أسرة محمد على في مصر لمدة قاربت قرنًا ونصف قرنٍ من الزمان، وما تلا ذلك من إعلان الجمهورية في ١٨يونيو ١٩٥٣ بديلاً عن النظام الملكي، وفي الأردن كان تتابع الأحداث السياسية باغتيال الملك عبدالله بن الحسين مُؤسِّس المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٠يوليو ١٩٥١، ثمَّ تولى بعدها ابنه طلال مقاليد الحكم في البلاد، غير أنَّ ظروفه الصحية أدت إلى عزله في ١١ أغسطس ١٩٥٢، وأعقب ذلك قيام مجلس الوصاية الملكي بإدارة شؤون المملكة، وفي الثاني من مايو ١٩٥٣ تسلم الحسين بن طلال عرش المملكة بعد بلوغه السن القانونية.

وقد اتسمت العلاقات المصرية الأردنية بالتوافق في الرؤى السياسية لكلا البلدين إلى حدٍّ كبير بداية من أزمة حلف بغداد عام ١٩٥٥، حيث تطابقت وجهة النظر الأردنية مع قرار مصر بمُحاربة سياسة الأحلاف، وتلى ذلك التقارب العسكري بين البلدين والذي تُوِّجَ بتوقيع الاتفاقية العسكرية الثلاثية بين مصر وسورية والأردن في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦، كما وقف الأردن موقفًا مُساندًا وداعمًا لمصر خلال أحداث العدوان الثلاثي، وكان موقف الأردن حكومة وشعبًا من أشد المواقف المُؤيِّدة لمصر في محنتها، وازداد التقارب مع الجانب الأردني بتوقيع اتفاقية التضامن العربي في ١٩ يناير ١٩٥٧، بعدما حرصت مصر على دعم الأردن اقتصاديًّا للتخلص من تبعات التدخل البريطاني في شؤونه الداخلية والخارجية.

ومع كل هذا التوافق والتقارب في السياسات المصرية الأردنية، فإنه سرعان ما شهدت العلاقات بين البلدين توترًا واضحًا، كانت البداية فيما يتعلق بأزمة أبريل ١٩٥٧ وآثارها السلبية على العلاقات الثنائية بين البلدين، وموقف الأردن من الوحدة المصرية السورية، وأيضًا موقف مصر من الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق، حيث أسهمت هذه الأحداث في زيادة حالة التوتر والاحتقان في العلاقات المصرية الأردنية وهو ما سنعرض له رصدًا وتحليلاً.

أولاً: أزمة أبريل ١٩٥٧ في العلاقات المصرية الأردنية:

في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ تمَّ إجراء انتخابات مجلس النواب الأردني على أساس التكتُّلات الحزبية، وأعقب ذلك قيام الملك حسين بتكليف سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني

الاشتراكي بتشكيل الوزارة الجديد في ٢٩ أكتوبر من العام نفسه، وقد انتهجت وزارة النابلسي سياسة داعمة ومُؤيِّدة للسياسة المصرية، وفي عهد هذه الوزارة اتصف النشاط السياسي العام في الأردن بالصفة الحزبية وكثرة المُشاحنات بين الأحزاب المختلفة، وأخذ كل حزب يتهم الحزب الآخر بالخيانة والعمالة للاستعمار الغربي[١].

وفي أعقاب تَسَلُّم النابلسي لمقاليد الحكم ازداد النشاط الشيوعي في الأردن، حيث ظهرت لأول مرة صحيفة "الجماهير" الشيوعية، وغزت الدعاية الشيوعية من صحف وأفلام الشارع الأردني، ونتيجة لذلك وجَّه الملك حسين رسالة لرئيس وزرائه في ٢ فبراير ١٩٥٧ جاء فيها: "... إننا لا نرى مانعًا في تعامل الدول بعضها مع بعض تعاملاً ينبثق عن مصلحتها، ولكننا وفي هذا الوقت نلمح خطر التغلغل الشيوعي في وطننا العربي، وخطر أولئك الذين يرتدون لباس القومية العربية وهم منها براء، والذين يسيرون في طريق التهريج والكذب وادعاء البطولات، وهم يُخفون بذلك نواياهم نحو القومية العربية حيث يتعاونون مع أعدائها في تضليل الناس واستغلال العامة، وإننا نقول لأولئك جميعًا بجرأة وصراحة أننا مُنتبهون لكل من يعبث في البلاد فسادًا ..."[٢]. وقد تمَّ نشر الرسالة في وسائل الإعلام المختلفة قبل أن تصل إلى رئيس الحكومة الأردنية أو يتم عرضها على مجلس الوزراء[٣].

ومن الواضح أنَّ رسالة الملك حسين لرئيس وزرائه كانت تحمل في طياتها دلالات كثيرة كان من أهمها عدم رضائه عن التواجد الشيوعي في الأردن، ومُهاجمته غير المُعلنة لرعاة القومية العربية في مصر وسورية وعلى رأسهم جمال عبدالناصر، والاتهام الواضح لهم بادعائهم البطولات المُزَيَّفة، إضافة إلى تأكيده على التصدي بحزم لكل مُحاولات التدخل في شؤون الأردن الداخلية، أو فرض توجُّهات سياسية مُعينَّة لا تتوافق مع السياسة الأردنية.

وسُرعان ما قام الملك حسين باتخاذ عدة إجراءات لمنع التغلغل الشيوعي في الأردن، وكان من أبرزها منع عرض الأفلام السوفيتية، وجمع الصحف والكتب والمنشورات الخاصة بالاتحاد السوفيتي ومصادرتها، وكذلك منع وكالة "تاس" الروسية من توزيع منشوراتها في الأردن[٤]. ويمكن القول بأنَّ رسالة الحسين لرئيس وزرائه سليمان النابلسي كانت بداية تفجر الأزمة بين الملك وحكومته، فالملك يُريد أن يستفيد من المعونة الاقتصادية الأمريكية المُقدَّمة من خلال مبدأ أيزنهاور، مُعَارِضًا في الوقت نفسه أي توجُّه لانتشار الشيوعية في الأردن، بينما تمثَّلت رؤية الحكومة الأردنية في تقليل الصلات مع الغرب وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

وبعد الإعلان عن إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية في مارس ١٩٥٧، بدأ الملك حسين في تصعيد خلافاته مع وزارة النابلسى، وقد أرجعت السفارة المصرية في عمَّان تصاعد الخلاف بين الجانبين لأسباب عديدة من بينها:

- طلب الملك حسين استبدال وزيرين هما: عبدالله الريماوى وزير الدولة للشؤون الخارجية، وعبدالقادر صالح وزير الزراعة، وقد رفض النابلسى تنفيذ رغبة الملك بحُجة أنَّ الوقت غير مناسب لأي تغيير وزارى.
- اتخاذ الملك عدة إجراءات فيها تجاوز لسُلطاته الدستورية، ومن ذلك قيامه بتسليح قوات البوليس وجعلها خاضعة لإشراف القصر مباشرة.
- قيام الملك حسين بإيفاد رئيس ديوانه بهجت التلهوني إلى دمشق حاملاً رسالة خاصة للرئيس شكري القوتلى دون أن يعرف النابلسى شيئًا عن مُحتوى الرسالة، بل تَرَدَّد أنه لم يعرف بسفر التلهونى إلا بعد استقلاله الطائرة، وقد تكرر الأمر ذاته في زيارات التلهوني للقاهرة والرياض(٥).

وسُرعان ما شهد الأردن تَسارُعًا في شؤونه الداخلية، ففي ٩ أبريل ١٩٥٧ قدَّمت الحكومة الأردنية قائمة بأسماء ٢٧ موظفًا أرادت إحالتهم للتقاعد والاستغناء عن خدماتهم، وكان من أبرزهم بهجت التلهونى رئيس الديوان الملكي، وبهجت طيارة مدير الأمن العام، والشيخ الشنقيطي قاضى القضاة، وهؤلاء جميعًا كانت لهم مواقف مُعادية للشيوعية وضد الاتجاه في إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وأدى هذا التوجُّه من قبل حكومة النابلسى إلى تصاعد الموقف في الشأن الداخلي وزيادة حالة التوتر التي تشهدها البلاد، وهنا رأي الملك حسين أنَّ زمام الأمور يكاد أن يفلت منه، ولذا أرسل رئيس ديوانه إلى رئيس الوزراء في ١٠ أبريل طالبًا منه الاستقالة، وبالفعل قدَّم النابلسى استقالة حكومته في اليوم ذاته(٦).

ويُعد يوم ١٣ أبريل ١٩٥٧ من الأيام المشهودة في تاريخ الأردن، ففي ذلك اليوم جرت وقائع الحادث الخطير المعروف بمُؤامرة الزرقاء الانقلابية، حيث تلقى الملك حسين اتصالاً هاتفيًّا بوقوع تمرد في لواء الأميرة عالية، وأنَّ وحدات من الجيش يقودها ضباط مُوالون لرئيس الأركان على أبو نوار مُشتركين في هذه الحركة، وعلى الفور قرر الملك التوجُّه إلى مدينة الزرقاء لمُواجهة الموقف والتعرف على تطورات الأحداث، وقام بتوجيه كلمة إلى المتظاهرين وهدأ من روعهم، فأقسموا له يمين الولاء وتعهدوا له بالانتقام من أبو نوار ومُؤيِّديه داخل صفوف الجيش(٧).

أما اللواء على أبو نوار فقد لجأ إلى بيت سعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني الأسبق، راجيًا منه الحصول على موافقة الملك حسين من أجل السماح له بالسفر إلى سورية، ومن جانبه لم يُمانع الملك في تحقيق رغبة رئيس الأركان، ومن ثمَّ فقد غادر أبو نوار الأردن إلى دمشق يوم ١٤ أبريل ومعه أفراد عائلته[٨].

ومع أنَّ الأحداث التي شهدها الأردن كانت شأنًا داخليًّا، فقد تمَّ توجيه الاتهامات لمصر بالمشاركة فيها ودعمها، حيث أشارت مجلة "الصريح" الأردنية إلى أنه أثناء مُؤامرة الزرقاء شارك مدير العمليات الحربية في القيادة العسكرية المشتركة محمد يسرى قنصوة المصري الجنسية بنشاط واسع خلال تلك الفترة العصبية التي مرت بها المملكة الأردنية، ومن ذلك قيامه بإرسال البرقيات والتقارير السِرِّية إلى مصر عن تفاصيل تلك الحوادث، كما نَوَّهت الصحيفة إلى وجود اتصالات بين زكريا محيي الدين وزير الداخلية في مصر وبين عبدالرحمن شُقير أحد أقطاب الشيوعية في الأردن، وأكدت أنه أثناء هذه الأحداث تلاحظ وجود أحمد سعيد مذيع إذاعة صوت العرب وبعض ضباط الاستخبارات المصرية في عمَّان[٩].

وتطرَّقت صحيفة "الهدى" إلى أنَّ النشاط المصري لم يتوقف عند حد مُؤامرة الزرقاء، ووجهت اتهامًا صريحًا للمُلحق العسكري المصري في عمَّان باتفاقه مع بعض الأشخاص للقيام بحملة اغتيالات واسعة النطاق ضد بعض الشخصيات الأردنية، وأشارت إلى مُشاركته في توزيع المنشورات التي تُهاجم الملك حسين، وإلى أنه تمَّ إعدادها في القاهرة، ورغم أنَّ مصر كَرَّرَت إنكارها لأية نوايا عدوانية تُهدِّد استقلال الأردن، فقد نشبت حرب كلامية عنيفة بين مصر وسورية من ناحية، وبين المملكة الأردنية الهاشمية من ناحية أخرى، كما وجَّه الملك حسين اتهامًا صريحًا للبلدين بتدبيرهما مُخطَّطًا للإطاحة به من عرش الأردن[١٠].

ومن جانبه أرسل السفير المصري في عمَّان بعض الكُتيبات التي تمَّ توزيعها داخل صفوف الجيش الأردني، والتي تحمل عنوان: "أضواء على أحداث الأردن والشرق العربي"، وتناولت هذه الكتابات التأكيد على أنَّ السياسة المصرية والسورية تستند في توجُّهاتها إلى القضاء على الملكية في البلاد العربية، وتقويض عرش الهاشميين في الأردن والعراق بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وإلى أنه تَكَوَّنت في أكتوبر ١٩٥٦ هيئة عسكرية لتنفيذ هذه السياسة بطريقة عملية، وإلى أنَّ الهيئة ضمَّت في عضويتها كلاً من: حسن على خليل مُساعد المُلحق العسكري المصري في بيروت، والعقيد عبدالحميد السراج مُمثِّلاً عن سورية، وديمترى يوشكوف مُساعد القنصل الروسي في بيروت، إضافة إلى بعض الضباط الأردنيين، وعرض

سفير مصر للمزاعم الأردنية حول الغرض من تشكيل هذه الهيئة والمُتمثِّلة فيما يلى:

أولاً: تمكين الاتصال بين حزب البعث في سورية والحزب الشيوعي بالأردن، ودفع الحزبين للعمل على تقويض الأنظمة الملكية في الأردن والعراق والسعودية.

ثانيًا: إقامة حكم شيوعي في الأردن وتأسيس مجلس قيادة ثورة لإدارة شؤون الأردن على غرار ما حدث في مصر[١١].

وتطرَّقت الكُتيبات التي تمَّ نشرها إلى اجتماع اللواء على أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني، وشفيق أرشيدات الوزير الأردني الأسبق في حكومة سليمان النابلسى مع السفير الروسي في دمشق قُبيل إقالة وزارة النابلسى بعدة أيام، كما زعمت الاتهامات الأردنية إلى أنه قبل وقوع حوادث الزرقاء وفد إلى عمَّان ضابط مصري يحمل مبلغًا كبيرًا من المال سَلَّمَهُ إلى أبو نوار عن طريق المُلحق العسكري لمصر في الأردن، وذلك بغرض الاعتداء على شخص الملك حسين والتخلص من النظام الملكي الحاكم[١٢].

واستمرت الحملات الصحفية داخل الأردن في توجيه الاتهامات لمصر، وهو أمر كان مُتوقعًا لأنه يتوافق مع سياسة وزارة إبراهيم هاشم في توسيع هُوة الخلافات بين مصر والأردن برعاية أمريكية، وكانت أشد الصحف هجومًا على مصر مجلة "الكفاح الإسلامي" الناطقة بلسان جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ومجلة "الصريح" التي كانت تلقى دعمًا كبيرًا من وزارة الداخلية الأردنية، وقد أخذت هذه الصحف بوجهة نظر الحكومة الأردنية التي زعمت أنَّ المُلحق العسكري لمصر في عمَّان كان يتدخل ويتآمر ضد الملك حسين، وحاولت أيضًا إقناع الرأي العام الأردني بأنَّ الحكومة المصرية مُشَارِكة في هذا الأمر[١٣].

وردًّا على تلك الحملات من قبل الصحف الأردنية بدأت إذاعة صوت العرب في شن هجوم ضد شخص الملك حسين واتهامه بالتآمر على الشعب الأردني، وأنه يعمل ضد توجُّهات القومية العربية ويسير في فلك السياسات الغربية، ودَلَّلت على ذلك بقبوله للمعونات الاقتصادية الأمريكية، وهو ما يعنى إقراره لمبدأ أيزنهاور دون أن يُعلن ذلك صراحة، ومع تصاعد التوتر بين البلدين أرسلت الخارجية الأردنية في ١٠ يونيو ١٩٥٧ خطابًا رسميًّا للحكومة المصرية طالبت فيه بسحب المُلحق العسكري لمصر في عمَّان، كما طالبت أيضًا بإبعاد القنصل المصري العام في القدس، ووجَّهت إليهما تُهمة التحريض على اغتيال الملك حسين، وردت الحكومة المصرية على ذلك بمُطالبة السفير الأردني مغادرة أراضيها، الأمر الذي ترتب عليه قيام الحكومة الأردنية في منتصف يونيو من العام نفسه بإغلاق سفارتها في القاهرة [١٤].

وقد أشاعت السُلطات المسؤولة في الأردن أنَّ نتيجة التحقيقات التي تمَّ إجراؤها في أعقاب مُؤامرة الزرقاء أثبتت قيام مجموعة من الفدائيين بالاتصال بالملحق العسكري المصري وتلقي الأوامر منه، وأنَّ هؤلاء الفدائيين من جماعة الحاج أمين الحسيني في فلسطين، مُؤكدة على اتصالهم بالمُلحق العسكري لتزويدهم بالتعليمات والأسلحة الخفيفة والأموال للقيام بأعمال شغب داخل الشارع الأردني[١٥].

ومن جانبه أشار السفير المصري في عمَّان إلى أنَّ المُحاكمات التي تمَّت في الأردن كان لها صدى واسع داخل صفوف الجيش الأردني، حيث بلغ التذمر حدًّا كبيرًا بين أفراده وخاصة ضباط الضفة الغربية، مُنوِّهًا إلى قيام أفراد إحدى كتائب الجيش بإظهار غضبهم من هذه المُحاكمات، مما أدى لنقل الكتيبة بأكملها إلى منطقة العقبة لتكون بعيدة عن العاصمة عمَّان، كما تطرَّق السفير لما قام به أفراد الجيش المُعَارِضين لسياسة الحكومة من إعادة تنظيم صفوفهم وتشكيلاتهم السِرِّية، مُدللاً على ذلك بالمنشورات الصادرة عن جماعة الضباط الأحرار[١٦].

وشهد الشارع الأردني توزيع الكثير من المنشورات المُعادية التي هاجمت بشدة وزارة إبراهيم هاشم وتوجُّهاتها في التقارب مع السياسة الأمريكية، ومن ذلك المنشور الصادر باسم "حركة المقاومة العربية"، الذي جاء بعنوان: "حكام الأردن يَتَوَلَّون الدعاية الاستعمارية"، وقد أشارت الحركة في بيانها إلى أنَّ الحكومات القومية المُخلصة في مصر وسورية تُعبِّر عن أهداف الشعب العربي وتُحارب الاستعمار، وانتقدت الحركة سياسة الحكومة الأردنية التي أصبحت بُوقًا للدعاية الاستعمارية الغربية في المنطقة العربية، وأبدت استيائها الشديد من تقديم عدد كبير من ضباط الجيش الأردني لمُحاكمات عسكرية بتهمة التآمر على نظام الحكم، وأكدت على رفض الشعب الأردني بأكمله لمبدأ أيزنهاور[١٧].

وأصدرت أيضًا "جبهة التحرير القومي بالأردن"، وهي إحدى الحركات المُعَارِضة للوزارة الهاشمية منشورًا بعنوان: "بيان إلى الشعب العربي المناضل في الأردن"، وتضمَّن المنشور انتقادًا للتقارب الأردني الأمريكي الذي يسير بخُطَى سريعة في اتجاه الخيانة الوطنية والتآمر على القومية العربية والقضية الفلسطينية، مُؤكدًا على أنَّ مُحاكمات الضباط الوطنيين في الجيش الأردني ليست إلا حلقة من حلقات الخيانة لأهداف الشعوب العربية في تصدِّيها للسياسات الغربية الاستعمارية[١٨].

ومن ناحية أخرى خرجت تصريحات من الملك حسين ادعى فيها قيام مصر بتحريض

المُتآمرين للانقلاب على النظام الملكي في الأردن وإعلان الجمهورية، ومما ذكره في هذا الشأن أنه بتفتيش مكتب رئيس الأركان على أبو نوار بعد سفره إلى دمشق تمَّ العثور على أعلام أردنية مكتوب عليها "جمهورية الأردن"، وأضاف الحسين أنَّ مُؤامرة الزرقاء تمَّ تدبيرها خارج الأردن بالتواصل مع ضباط داخل صفوف الجيش الأردني، وأنها كانت تستهدف اغتياله ثمَّ إعلان الوحدة مع مصر مثلما حدث مع سورية [١٩].

ورغم كل الاتهامات التي وجَّهتها السُلطات الأردنية للقيادة المصرية بوقوفها وراء مُؤامرة الزرقاء الانقلابية، فإنه لم يثبت تورط الجانب المصري بدليل واضح في تلك الأحداث، وربَّما جاءت تلك الشكوك من واقع التقارب الذي كان ملموسًا بين وزارة النابلسى وعلى أبو نار رئيس أركان الجيش الأردني من جهة، وبين المسؤولين في مصر من جهة أخرى، حيث كانت الوزارة الأردنية من أشد مُؤيِّدي التواصل مع توجُّهات السياسة المصرية التي كانت تُعَارِض النفوذ الأمريكي المُتصاعد في المنطقة العربية.

ثانيًا: موقف الأردن من الوحدة المصرية السورية:

لم تكن فكرة الوحدة بين مصر وسورية حدثًا طارئًا، فقد تمَّ مناقشة هذا الموضوع لأول مرة في مارس ١٩٥٥، وذلك بعدما وقَّع الطرفان على إنشاء ميثاق للتعاون العسكري بينهما، وخلال أزمة السويس ١٩٥٦ كان البرلمان السوري قد أصدر قرارًا يدعو فيه إلى الوحدة مع مصر، ولذا أرسل وفدًا إلى القاهرة لمُقابلة الرئيس جمال عبدالناصر الذي أوضح من جانبه أنَّ الاقتراح جدير بالدراسة[٢٠].

وفي آواخر نوفمبر ١٩٥٧ قامت بعثة برلمانية مصرية بزيارة سورية، مما ساعد على تقوية الشعور بأهمية الوحدة بين البلدين، وعلى هذا الأساس قدَّم حزب البعث الاشتراكي في ديسمبر ١٩٥٧ مشروعًا يقضى بإقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين[٢١]. وفي ١٤يناير ١٩٥٨ وصل وفد عسكري سوري إلى القاهرة مُطالبًا بأهمية الوحدة بين مصر وسورية، مُبرِّرًا ذلك بأنَّ المشكلات التي يعانى منها الجيش السوري لا يمكن حلَّها إلا بتولي الرئيس جمال عبدالناصر لمقاليد السُلطة في البلدين، وقد اقتنع عبدالناصر بوجهة نظر الضباط السوريين، لكنه عرض شروطًا تقضى بانسحاب الجيش من الحياة السياسية وحل جميع الأحزاب[٢٢].

ومن ثمَّ فإنَّ الظروف كلها كانت مُهيَّأة لقيام الوحدة بين البلدين، نظرًا للاتفاقيات العسكرية والثقافية والاقتصادية التي تمَّ توقيعها سابقًا، وقد أعلن قيام الوحدة رسميًّا بين

مصر وسورية في أول فبراير ١٩٥٨ ، حيث تمَّ توقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة في قصر القُبة بين الرئيسين جمال عبدالناصر وشكري القوتلي، ونصَّ الاتفاق أن يكون يوم ٢١ فبراير موعدًا للاستفتاء الشعبي في كلا البلدين على أمر الوحدة، إلى جانب اختيار شخص الرئيس للدولة الجديدة[٢٣].

وقد أبدى الملك حسين قلقًا كبيرًا تجاه الوحدة المصرية السورية، لإدراكه أنَّ هذه الوحدة سَتُحْكِم الخناق عليه، وأنها لن تتردد في أول مُحاولاتها للتوسع على حساب الأردن، وكان الحسين مُدركًا أنه لن يتمكن من البقاء بمفرده في ظل المُتغيَّرات التي تشهدها المنطقة العربية، ومما زاد من مخاوفه تأكده من أنَّ اللاجئين الفلسطينيين الذين يُشكِّلون ما يزيد عن نصف سكان الأردن يُرحِّبون بالوحدة الجديدة، باعتبارها الأمل الذي سيُمكِّنهم من استعادة أراضيهم المُحتلة والعودة إلى بلادهم[٢٤].

ونتيجة لعدم إعلان الأردن ترحيبه مباشرة بالوحدة المصرية السورية واتخاذه موقفًا حذرًا حيالها، فإنَّ الصحافة والإذاعة الأردنية لم تُعط أهمية بارزة للحديث عنها، حيث كان يتم نقل أخبار الوحدة اعتياديًّا وضمن الأخبار العامة، ولم يكن هناك سوى القليل من افتتاحيات الصحف عن هذا الموضوع، ولذا فإنَّ موقف وسائل الإعلام الأردنية من كل خُطوات الوحدة بين مصر وسورية جاء مُتوافقًا مع الموقف الرسمي للحكومة، ولكن سُرعان ما بدأت وسائل الإعلام تُعبِّر صراحة عن رأيها في الوحدة، ففي ٢٠ يناير ١٩٥٨ وقُبيل أيامٍ قليلة من الإعلان الرسمي لقيام الوحدة بين مصر وسورية، أشارت محطة الإذاعة في عمَّان إلى أنَّ مشروع الوحدة ليس إلا مشروعًا خياليًّا يهدف إلى الدعاية وليس لتحقيق مصلحة عربية[٢٥].

وقد أثار هذا الموقف المُتناقض من الإذاعة الأردنية جدلاً واسعًا داخل مجلس النواب الأردني، حيث انتقد نائب نابلس فائق العنتباوي ما صدر عن الإذاعة في هذا الشأن لتأثيره على العلاقات السياسية بين الأردن والدول العربية، مُشيرًا إلى ما قام به المذيع الأردني من إثارة الشكوك حول الاتحاد بين مصر وسورية، وإلى أنَّ هذا الاتحاد سيكون صنيعة الاستعمار، مُؤكدًا أنَّ ما حدث من هجوم على موضوع الوحدة المصرية السورية لا يخدم إلا مصلحة إسرائيل[٢٦].

ومن جانبه حاول رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي أن يُقلل من خطورة ما بثته الإذاعة الأردنية، حيث تهرب من الإجابة الصريحة على الكلمات التي صدرت عن المذيع الأردني، مُدَّعيًا أنَّ هذه التعليقات لا تُمثِّل وجهة نظر الحكومة الأردنية، وأنَّ حكومته وعلى رأسها

الملك حسين يُباركون أية خطوة اتحادية بين الدول العربية[٢٧]. وبطبيعة الحال فإنَّ الإذاعة الأردنية لا يمكن أن تقوم بانتقاد أمر الوحدة المصرية السورية دون أن تتلقى تعليمات صريحة في هذا الشأن، فالملك حسين وحكومته كانوا غير راضين عن أمر الوحدة ويشعرون بالقلق حيالها، ومن ثمَّ كان السماح للإذاعة بمهاجمة قيام الجمهورية العربية المتحدة.

وعلى النقيض تمامًا من التوجُّه الرسمي للحكومة الأردنية، جاء موقف الشعب الأردني داعمًا ومُؤيِّدًا للخُطوة التي انتهجتها مصر بالوحدة مع سورية، فعقب إعلان الوحدة شهدت مدينة نابلس احتفالات كبيرة بهذا الحدث التاريخي، حيث قام أهالي المدينة بإغلاق محالهم التجارية، كما طافت حشود هائلة من المتظاهرين أنحاء المدينة حاملين الأعلام المصرية والسورية، وقد امتنعت السُلطات الأردنية عن التدخل خشية حدوث مُصادمات مع المتظاهرين، ولكن بعد ذلك تمَّ اعتقال عدد كبير من أهايى نابلس[٢٨].

واستغل سكان مدينة نابلس أيضًا فرصة زيارة الرئيس جمال عبدالناصر إلى سورية للتعبير عن فرحتهم مرة ثانية بمشروع الوحدة، رغم تحذيرات السُلطات الأردنية لأهالي المدينة من التظاهر واستعانتها بقوات الجيش، وقد ترتب على ذلك حدوث اشتباكات مُسلحة بين الأهالي والقوات الموجودة في المدينة، كما تمَّ إلقاء القبض على العديد من وجهاء وزعماء نابلس، وكان من بينهم وليد الشعكة النائب السابق، وحكمت المصري رئيس مجلس النواب السابق، إضافة إلى اعتقال بعض ضباط الجيش ممن ينتمون لمدينة نابلس، وأشيع أنَّ الحكومة الأردنية استعانت بقوات عراقية لإخماد عصيان أهل نابلس[٢٩].

وبمناسبة زيارة جمال عبدالناصر لسورية حضر إلى السفارة المصرية في عمَّان إحدى عشرة طالبة من كلية الملكة زين في عمَّان، وذلك لتقديم التهنئة للسفير بمُناسبة إعلان الوحدة وانتخاب عبدالناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة، وقد قامت السُلطات الأمنية بتسجيل أسماء الطالبات، وفي اليوم التالي حضرت قوة من الشرطة الأردنية وأخرجت الطالبات من الكلية بعد إبلاغهن بقرار فصلهن، وترتب على ذلك قيام باقي الطالبات بمظاهرة احتجاجية، مما أدى في النهاية إلى إصدار الأوامر بتعطيل الدراسة في الكلية وإغلاقها إلى أجلٍ غير مُسمَّى، كما تمَّ أيضًا إغلاق العديد من المدارس الثانوية في عمَّان، منعًا للتظاهرات التي كان يقوم بها الطلاب[٣٠].

وقد أحدثت زيارة عبدالناصر المُفاجئة إلى دمشق هزة عنيفة في جميع الأوساط الأردنية، إذ استقبلت الأوساط الشعبية هذا الحدث بمظاهر الفرح المختلفة، وعلى الجانب الآخر كان

استقبال الحكومة والجهات الرسمية مُتسمًا بالحذر والقلق، وذلك بعدما شعرت بالأثر الذي أحدثته زيارة عبدالناصر في نفوس أبناء الشعب الأردني، ولذا قامت الحكومة الأردنية باتخاذ احتياطات أمنية مُشدَّدة، حيث تمَّ إنزال وحدات من الجيش رابطت في شوارع عمَّان الرئيسية، وتمَّ تشديد الحراسة على المقار الحكومية وأشخاص الوزراء، وزادت المراقبة على مقر السفارتين المصرية والسورية، وفي الوقت نفسه تمَّ اعتقال أكثر من ٨٥ شخصًا كان من بينهم ١٨من ضباط الجيش الأردني، وصدرت التعليمات بإغلاق جميع المدارس في العاصمة عمَّان وتعطيل الدراسة بها، تحسبًا لأية مظاهرات احتجاجية قد يقوم بها الطلاب، ورغم تلك الإجراءات الأمنية الشديدة في كل أنحاء الأردن فقد قام مجهولون بتفجير مطابع صحيفة الجهاد، وهي الصحيفة الناطقة باسم الملك والداعمة لكل قرارات القصر الملكي[٣١].

ورغم إعلان الوحدة بين مصر وسورية وانتخاب جمال عبدالناصر رئيسًا للبلدين، فإنَّ الأردن لم يعترف رسميًّا بالوضع السياسي الجديد الذي ضمَّ دولتين عربيتين في كيان واحد، ففي لقاء لوزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي مع مُمثَّل الجمهورية العربية المتحدة، تناول الرفاعي تطورات الموقف بعدما أصبحت الوحدة أمرًا واقعًا، حيث أشار إلى أنَّ حكومته اتفقت مع العراق على إرجاء اعترافهما بالجمهورية الجديدة مع ترك هذا الأمر لحكومة الاتحاد العربي، واقترح أن تستمر العلاقات السياسية بين الأردن ومصر وسورية عن طريق السفارتين المصرية والسورية إلى حين تقرير الاعتراف بالكيان الجديد، طالبًا من مُمثِّلي السفارتين التشاور مع حكومتيهما بشأن هذا الاقتراح، وقد انتهز مُمثِّل السفارة المصرية في عمَّان فرصة هذا اللقاء مُستنكرًا قيام وزارة الخارجية الأردنية بإعادة المذكرات التي أرسلتها السفارة باسم الجمهورية العربية المتحدة، ولذا طلب الرفاعي إعادة إرسال تلك المذكرات واعدًا بقبولها، بشرط ألا يُعتبر ذلك بمثابة اعتراف قانوني لمشروع الوحدة، وإنَّما اعتراف بأمرٍ واقع لحين قيام حكومة الاتحاد العربي[٣٢].

ولم تسلم الوحدة المصرية السورية من التآمر عليها لإفشالها، حيث كشفت الصحف المصرية عن تفاصيل المُؤامرة ضد سورية، والتي كانت تهدف إلى منع قيام الجمهورية العربية المتحدة، وحُدِّدَ موعد التنفيذ يوم ٢١ فبراير الخاص بالاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية، حيث تمَّ تكليف بعض قبائل البدو الأردنية وعدة مجموعات مسلحة لبنانية بتنفيذ خُطوات المُؤامرة، وذلك عن طريق التسلل من الأردن ولبنان للعمل على إثارة القلاقل في المناطق النائية من سورية، ويكون ذلك تمهيدًا للغزو العسكري الذي تقوم به القوات التركية والإسرائيلية

من الشمال والجنوب، وقد تمكنت الجهات الأمنية في سورية من اعتقال عشرات المُتآمرين أثناء تسللهم إلى داخل الأراضي السورية[٣٣].

وثارت الشُبهات حول اشتراك الأردن في هذه المُؤامرة، نظرًا لإلقاء القبض على بعض المُشاركين من القبائل الأردنية، وبطبيعة الحال لا يُمكن أن يتم هذا الأمر بدون علم السُلطات الأردنية، خاصة في ظل الإجراءات الأمنية المُشدَّدة التي تمَّ فرضها في الأردن عقب إعلان الوحدة المصرية السورية، ولعلَّ ما يدعم هذا الرأي ما صرح به هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق، حيث أشار في حديثه مع السفير المصري في عمَّان إلى موقف الملك سعود العدائي للدول العربية، مُنوِّهًا إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية هي من تُحَرِّك ملك السعودية لتحقيق أغراضها في المنطقة العربية، مُؤكدًا أنَّ المُؤامرة الأخيرة ضد الجمهورية العربية المتحدة هي عمل أمريكي بتنفيذ سعودي، وأوضح المجالي أنَّ رئيس الوزراء سمير الرفاعي قد اشترك مع الملك سعود لتنفيذ خطة التآمر بدون علم الملك حسين، مُدللاً على ذلك بقيام الرفاعي بإيعازه للصحف الأردنية بإعلانه تَوَقُّع نبأ مُهم، وأنه كان يقصد بذلك النجاح في إفشال الوحدة المصرية السورية[٣٤].

ويبدو أنَّ هزاع المجالي حاول إبعاد الأنظار عن أي دور للملك حسين في التآمر على مصر، وإلصاق التهمة برئيس الوزراء الأردني، والإيحاء بأنه قام بالتنسيق والتخطيط مع الملك سعود بدون علم ملك الأردن، ولكن واقع الأمر يُؤكد أنَّ الأردن كان له دور في التآمر على سورية بعد وحدتها مع مصر، حيث عرض سفير مصر في عمَّان لبعض أوجُه المُؤامرات التي تُحاك في الأردن بالتعاون مع الولايات المتحدة وبعض السوريين المحكوم عليهم بالإعدام من قبل السُلطات السورية، وأشار إلى تَرَدُّد بعضهم على الأردن في أعقاب الوحدة، إضافة إلى قيام المسئولين في الأردن بتدريب بعض السوريين وتهريبهم مع أسلحتهم إلى سورية، مُؤكدًا قيام الحكومة الأردنية عن طريق الشريف ناصر خال الملك حسين بإرسال بعض المُتسللين إلى سورية للقيام بأعمال تخريبية، ولكن يقظة السُلطات السورية أحبطت تلك المُحاولات[٣٥].

وبشكلٍ عام فإنَّ الأردن كان مُتحفظًا بشدة تجاه إعلان الوحدة المصرية السورية وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة، باعتبارها كيانًا سياسيًّا جديدًا في المنطقة العربية يُهددِّ النظام الحاكم في المملكة الأردنية الهاشمية بصفة خاصة، وفي الوقت نفسه كان الأردن مجالاً خصبًا للتآمر ضد مشروع الوحدة، وهو ما تمَّ رصده من خلال التقارير العديدة للسفارة المصرية في عمَّان، والتي قدَّمت للقيادة المصرية الكثير من المعلومات والأدلة عن حجم

المُؤامرات التي كان يتم تدبيرها في الأردن ضد مشروع الوحدة.

ثالثًا: تأسيس الاتحاد العربي "الهاشمي":

عندما تمَّ إعلان نبأ الوحدة بين مصر وسورية كان المجلس الوزاري لحلف بغداد مُنعَقِدًا في استانبول، وحينئذٍ اقترح "سلوين لويد" "Selwyn Lioyd" وزير خارجية بريطانيا ضرورة قيام اتحاد يضم العراق والأردن والسعودية في كيان سياسي واحد، وذلك ردًّا على قيام الوحدة المصرية السورية[٣٦].

وعلى أثر إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، ونتيجة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة الرئيس جمال عبدالناصر في الوطن العربي، وخوفًا من انتشار المد القومي التَحرُّرِى بعد إعلان الوحدة المصرية السورية، فإنَّ الملك حسين لم يجد سبيلاً لضمان مستقبله في الحكم إلا بالتوجُّه إلى العراق للدخول معه في اتحاد يجمع البلدين في نظام سياسي جديد، وذلك لإيجاد نوع من التوازن السياسي في المنطقة، ولذا سارع الحسين بإرسال برقية إلى الملك فيصل الثاني يطلب فيها توحيد المواقف ضد مشروع الوحدة الذي تزعمته القيادة السياسية في مصر[٣٧].

والواقع أنَّ العراق لم يكن مُتحمسًا للدخول في اتحاد سياسي مع الأردن، لإدراكه بعدم استطاعته تحمل الأعباء المالية التي ستترتب على تحقيق مثل هذه الخُطوة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها الأردن بعد إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، إضافة إلى عدم قيام مصر وسورية بدفع نصيبهما المُقرَّر في المعونة العربية، ومع ذلك فإنَّ العراق لم يتأخر في الموافقة على الاقتراح الأردني بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة[٣٨].

وجاء التقارب في العلاقات السياسية بين العراق والأردن ليدفع بالبلدين نحو مزيد من التعاون المشترك، حيث أعلن رئيس الوزراء العراقي عبدالوهاب مرجان في بيان له أمام مجلس النواب العراقي عن ترحيبه بفكرة قيام اتحاد بين العراق والأردن، وذلك ردًا على قيام الوحدة المصرية السورية، وفي الوقت نفسه توسيع عضوية حلف بغداد بإضافة دولة عربية أخرى تحت ستار الوحدة العربية، ومن جانبه أعلن رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي عن ترحيبه باقتراح نظيره العراقي، مُشيرًا إلى أنَّ تحقيق الوحدة العربية يُعد من مبادئ السياسة الأردنية التي يتمسك بها الملك حسين وحكومته[٣٩].

وردًا على الترحيب الذي أبداه الجانب العراقي بشأن إقامة اتحاد مع الأردن، قام الملك حسين بإيفاد وزير البلاط الأردني سليمان طوقان إلى العراق لتفعيل خُطوات الوحدة بين

البلدين، كما أوفد وزير خارجيته سمير الرفاعي برسالة إلى المملكة العربية السعودية تختص بهذا الشأن، غير أنَّ الملك سعود كان مُتحفِّظًا وغير مُؤيِّد لقيام كيان سياسي يجمع بين السعودية والأردن والعراق، نظرًا لخشيته من تَكتُّل الهاشميين باعتبارهم يُمثِّلون تهديدًا للنظام الحاكم في بلاده[٤٠].

وتفعيلاً للتقارب الأردني العراقي وتقابل وجهات النظر بين البلدين، وصل إلى عمَّان فيصل الثاني ملك العراق يُرافقه وفد من أعضاء حكومته، وذلك للتباحث في موضوع إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والعراق، وقد أقام له الملك حسين حفلة عشاء كبيرة دعى إليها كبار رجال الأردن ورؤساء البعثات الدبلوماسية، وبعد مباحثات قصيرة أعلن رسميًّا في ١٤ فبراير ١٩٥٨ عن قيام الاتحاد العربي "الهاشمي"، الذي تكوَّن ميثاقه من اثنتي عشرة مادة، وتضمَّنت بنود الميثاق إنشاء اتحاد بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية باسم "الاتحاد العربي"، وأن يكون الاتحاد مفتوحًا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها المُستقلة وبسيادتها على أراضيها، وتتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مُؤلَّفة من مجلس تشريعي وسُلطة تنفيذية، وتمَّ الاتفاق على أن يكون ملك العراق رئيسًا لحكومة الاتحاد، وفي حالة غيابه لأي سبب يكون ملك الأردن رئيسًا لها، وفي الوقت نفسه يحتفظ كل من الملكين بسُلطاته الدستورية في مملكته، وتقرر أيضًا أن يكون مقر الاتحاد بصورة دورية في عاصمة كل دولة لمدة ستة أشهر[٤١].

ويُعد التقارب الجغرافي من أهم العوامل التي ساعدت على قيام الاتحاد العربي الهاشمي، إلى جانب تخوف الأردن والعراق من تزايد النفوذ السياسي للجمهورية العربية المتحدة وتأثير ذلك على البلدين والأنظمة الملكية فيهما، وقد برزت هذه المخاوف في مفاوضات تأسيس الاتحاد، حيث أوضح وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي أنَّ حكام مصر لم يكتفوا بحصر نشاطهم في الإطار المصري، ولكنهم تَوَسَّعوا في أهدافهم ورفعوا فلسفة للثورة شملت العالم العربي والإسلامي، وأنه من واجب حكومتي الأردن والعراق بذل الجهد لإيقافهم عند حدهم، مُؤكدًا على أنَّ الأردن هدفهم الأول باعتباره الحلقة التي تُوَصِّلهم إلى العراق والسعودية[٤٢].

وعقب الإعلان عن ميثاق الاتحاد العربي، ألقى الملكان حسين وفيصل كلمة مُوجَّهة إلى الشعبين الأردني والعراقي بهذه المناسبة، ذكرا فيها مآثر جدهما الحسين بن على وتضحياته من أجل العرب والعروبة، ثمَّ أعلنا إلى شعبيهما خبر تأسيس الاتحاد العربي،

مُتمنين للشعبين العيش في أمان واستقرار، وأن يكون هذا الاتحاد مصدر خير ورخاء للجميع، ولم يتضمن حديث الملكين أي عبارات أو إشارات لقيام الجمهورية العربية المتحدة[٤٣].

ولعلَّ هذا التجاهُل المُتعمَّد يُفسِّر موقف الأردن والعراق من عدم الاعتراف بخُطوة الوحدة المصرية السورية.

وقد تمَّ تشكيل حكومة الاتحاد العربي برئاسة نورى السعيد رئيس الوزراء العراقي، وذلك وفاءً وتقديرًا لخدماته ولمصلحة الاتحاد نفسه، فليس هناك من هو أقدر منه على تحقيق السياسية التي تكوَّن من أجلها الاتحاد، ولذا أعلن نورى السعيد أنَّ سياسة الحكومة الاتحادية هي التعاون مع البلاد العربية والدول الإسلامية والصديقة لحل مشكلة فلسطين حلاً عادلاً، مُؤكدًا أنَّ الاتحاد سيكون بداية الطريق في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة[٤٤]. ومع ذلك فإنَّ الشواهد كانت تُشير إلى أنَّ أحد العوامل الأساسية في تأسيس الاتحاد الهاشمي كان العمل على حماية النظام الملكي في الأردن، خاصة بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، وهو الأمر الذي أفصح عنه علانية وزير خارجية الأردن سمير الرفاعي، ومن ناحية أخرى فإنَّ اندماج الأردن والعراق في كيان سياسي واحد جعل الأردن مُرتبطًا بحلف بغداد بصورة غير مباشرة، ولكن يبقى الهدف الأول لظهور الاتحاد العربي مُمثَّلاً في مُواجهة الوحدة المصرية السورية.

وعلى الصعيد الشعبي فإنَّ الاتحاد العربي لم يحظ بتأييد غالبية أفراد الشعب الأردني، فالأحزاب السياسية التي تمَّ حلها بعد أحداث ١٩٥٧ أعلنت رفضها لمشروع الوحدة بين الأردن والعراق، ووصفت خُطوة الوحدة بأنها وسيلة استعمارية جديدة لحلف بغداد في المنطقة العربية، مُشيرة إلى أنَّ تأسيسه جاء كرد فعل مُضاد لقيام الوحدة بين مصر وسورية، وأنَّ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا وراء ظهور هذا الكيان المُتحالف مع قوى الاستعمار الغربية، وفي إطار المُعَارَضة الشعبية أيضًا قام الشيوعيين في الأردن بتوزيع منشورات هاجموا فيها مشروع تأسيس الاتحاد الهاشمي، باعتباره أداة من أدوات الاستعمار في المنطقة[٤٥].

ورغم كل مظاهر المُعَارَضة التي بدت بين الأوساط الحزبية والشعبية في الأردن، فإنَّ الرئيس جمال عبدالناصر كان حريصًا على إعلان موقف مصر بشأن الاتحاد العربي، ففي أعقاب الإعلان الرسمي عن الاتحاد الجديد أرسل عبدالناصر برقية تهنئة إلى الملك فيصل الثاني جاء فيها: "إنَّ الاتحاد العربي الذي وحد اليوم ما بين العراق والأردن هو خُطوة مُبَارَكة

تتطلع إليها الأمة العربية كلها بأمل كبير باعتبارها اتجاهًا يستمد قوته من أعماق الضمير العربي، وإنَّ القومية العربية لتفتخر وتعتز بالخُطوة التي اتخذتموها في عمَّان اليوم، واثقة أنها تُقرب منا يوم الوحدة العُظمى..."[٤٦].

وكان موقف وسائل الإعلام المصرية مُتوافقًا مع موقف الدولة الرسمي من الاتحاد بين الأردن والعراق، فعلى سبيل المثال حرصت صحيفة الأهرام" على توضيح وجهة نظر الحكومة المصرية بالنسبة لتأييد الاتحاد العربي، حيث ذكرت: "إنَّ أي وحدة عربية في أي شكل من الأشكال، ومن خلال أي شخص، سوف تُبَارَك من قِبَلِنَا، لأنَّ الأشخاص سيذهبون وتبقى الوحدة للعرب"[٤٧].

ومع ترحيب مصر رسميًّا بقيام الاتحاد العربي، اضطر الملك فيصل إلى أن يرد على رسالة عبدالناصر ببرقية مُماثلة جاء فيها: "تلقيت ببالغ الغبطة والسرور برقية سيادتكم الرقيقة التي أعربتم فيها عن كريم مشاعركم بمناسبة إعلان الاتحاد بين الأردن والعراق، وأوكد لسيادتكم بأنَّ هذه الخُطوة التي خطتها الدولتان، إنَّما هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد، بدأت في الثورة العربية الكبرى منذ أربعين عامًا، وسنظل نواصلها حتى تنتهي بنا إلى تحقيق هدف تلك الثورة الأسمى وهو تحقيق الوحدة الشاملة"[٤٨]. ويُلاحَظ على برقية الملك فيصل أنها تجاهلت تمامًا الإشارة إلى الوحدة المصرية السورية، ولم يقم فيصل بتقديم التهنئة إلى جمال عبدالناصر بعدما تأسست دولة الوحدة الجديدة، وهو ما يُؤكد عدم رغبة العراق والأردن في الاعتراف رسميًا بالجمهورية العربية المتحدة.

وبعد تبادل برقيات التهنئة بين جمال عبدالناصر وفيصل الثاني، سُرعان ما شهدت العلاقات السياسية بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي تدهورًا شديدًا، حيث شنَّت مصر حملة انتقادات واسعة ضد الاتحاد العربي، وكان ذلك على أثر مُحاولات الأردن والعراق زيادة عضوية الاتحاد بضم السعودية أو الكويت إليه، ولذا قام عبدالناصر بالهجوم على الاتحاد من خلال خطبه وتصريحاته المُتعدِّدة، مُنتقدًا من أسماهم بأدوات الإمبريالية في العراق والأردن، مُؤكدًا أنَّ اتحاد الدولتين هو اتحاد مُزَيَّف وأنَّ مصيره الفشل[٤٩].

وبطبيعة الحال فإنَّ وسائل الإعلام في الجمهورية العربية المتحدة أخذت جانب الدولة الرسمي، حيث طلبت محطات الإذاعة في القاهرة ودمشق من الشعب العربي في الأردن والعراق ضرورة مقاطعة الاستفتاء على الاتحاد العربي، واستمر اشتداد الهجوم إلى حد توجيه الاتهام للثورة العربية عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين، الأمر الذي جعل السفير المصري في بغداد

يطلب من الخارجية المصرية عدم الإشارة إلى الثورة العربية بسوء، مُبرِّرًا ذلك بأنَّ كثيرًا من العراقيين والأردنيين لا يقبلون هذا الانتقاد، مُطالبًا فقط بالتركيز على الخطأ الذي وقع فيه الشريف حسين بالاعتماد على الاستعمار الغربي لتحقيق أهدافه العربية، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أنَّ ثورة يوليو المصرية تعلمت من أخطاء الماضي وتحررت من النفوذ الأجنبي، إضافة إلى اعتمادها فقط على الشعب العربي دون غيره(٥٠).

وعلى أية حال فإنه لم يحدث أي تقارب أو تعاون بين الوحدة المصرية السورية والاتحاد العربي، بل على العكس تمامًا ظل التوتر هو السمة الظاهرة في العلاقات القائمة بين الوحدتين، وتطورت الأحداث إلى قيام كل جانب بشن حملات إعلامية مُضادة للجانب الآخر، واستمرت هذه الأوضاع إلى قيام الثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨، حيث توافق رجال الثورة في العراق مع توجُّهات السياسة المصرية في هذه المرحلة، وبدا ذلك من خلال إعلان العراقيين سقوط الاتحاد العربي بين العراق والأردن، حتى لا يكون للملك حسين أي مُبرِّر للتدخل في شؤون العراق الداخلية، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة حالة الاحتقان في العلاقات السياسية بين مصر والأردن.

رابعًا: مظاهر توتر العلاقات السياسية بين مصر والأردن:

كان لأزمة أبريل ١٩٥٧ آثار سلبية واضحة على العلاقات الثنائية بين مصر والمملكة الأردنية الهاشمية، خاصة بعد الاتهامات التي وجَّهها الأردن لمصر بالاشتراك في تلك الأحداث ودعمها، وكان من نتائج هذه الأزمة قيام رجال الأمن في الأردن بنشر الكثير من الشائعات ضد مصر، كما أجبرت السُلطات الأمنية أصحاب المحلات العامة على رفع صور الرئيس عبدالناصر من محالهم، وفي الوقت نفسه فُرِضَ عليهم وضع صور الملك حسين، ولجأت الحكومة الأردنية بإيعاز من القصر إلى تكليف رؤساء البلديات بعقد مُؤتمرات شعبية يُؤيِّدون فيها سياسة الملك حسين الداخلية والخارجية، فضلاً عن توجيه الشكر للملك سعود لموقفه المُساند للأردن أثناء مُؤامرة الزرقاء، وشهدت تلك المُؤتمرات أيضًا هجومًا شديدًا على الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب، واتهام المسئولين المصريين باستخدام وسائل الإعلام لنشر أخبار مُضلِّلة وكاذبة عن الأردن(٥١).

وكان موقف الصحافة الأردنية داعمًا لوجهة نظر الملك حسين وحكومته، ومن ثمَّ اشتد هجومها على القنصل المصري في القدس محمود عبدالعزيز، وأيضًا الملحق العسكري

البكباشي أحمد فؤاد هلال، باعتبار أنَّ لهما دورًا في دعم العناصر المُتآمرة أثناء أحداث أزمة أبريل، وبطبيعة الحال لا يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بالهجوم على أعضاء السفارة المصرية دون إيعاز من السُلطات الأردنية، الأمر الذي دعا السفير المصري في عمَّان إلى التقدم باحتجاج لوزير الخارجية الأردني على تلك الاتهامات التي لا تستند إلى دليل ملموس، مُشيرًا إلى اعتقاده بأنَّ هذه الحملة تمَّت بناءً على تدابير مُسبَّقة بهدف الشروع في المساس بالمصلحة المشتركة بين مصر والأردن[٥٢].

ورغم احتجاج السفير المصري في عمَّان عن تجاوزات الصحافة الأردنية تجاه مصر، فإنَّ ذلك لم يُغَيِّر من الأمر شيئًا، حيث استمرت الحملة الصحفية في انتقاد السياسة المصرية، وهو أمر كان مُتوقعًا لأنه يتوافق مع سياسة حكومة إبراهيم هاشم في توسيع هُوة الخلاف بين الأردن ومصر، وكان ذلك بتوجيه من القصر والقوى الغربية وفي مُقدِّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكانت أشد الصحف هجومًا على مصر مجلة "الكفاح الإسلامي" الناطقة باسم جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ومجلة "الصريح" المدعومة من الديوان الملكي ومسؤولي وزارة الداخلية الأردنية، وقد ارتكزت الصحف في هجومها على مصر في أمرين:

أولاً: مسألة المُلحق العسكري في عمَّان، حيث أيَّدت الصحافة الأردنية وجهة نظر الحكومة التي زعمت أنه كان يتدخل ويتآمر ضد الملك حسين، ثمَّ تطور الأمر إلى مُحاولة إقناع الرأي العام الأردني بأنَّ الحكومة المصرية مُتهمة أيضًا في هذه المُؤامرة.

ثانيًا: حاولت الصحف الأردنية أن تُبيِّن للشعب الأردني تقاعس مصر وسورية عن دفع التزاماتهما المالية تجاه الأردن بموجب اتفاقية التضامن العربي[٥٣].

ومن ناحية أخرى تعرضت السفارة المصرية في عمَّان للعديد من المُضايقات وتشديد الرقابة على مبنى السفارة وموظفيها ووسائل الاتصالات الهاتفية بها، ولوحظ أيضًا أنَّ الخطابات التي ترد للسفارة تعرضت للفتح بمعرفة الرقيب الأردني بغرض معرفة محتوياتها، مما دعا السفارة إلى تقديم احتجاج رسمي لوزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي الذي قدَّم اعتذارًا عما حدث مع وعده بعدم تكرار هذا الأمر، وتلى ذلك قيام وزير الخارجية بإرسال خطاب إلى مسؤولي السفارة، مُنوِّهًا إلى إصدار تعليماته إلى السُلطات الرقابية بالامتناع عن فتح البريد الوارد للسفارة المصرية أو لأي أحد من أعضائها[٥٤].

ويُعد المُلحق العسكري لمصر في الأردن من أكثر الشخصيات بين مسؤولي السفارة

التي تعرضت لهجوم وانتقاد واضح من قبل السُلطات والصحافة الأردنية، بعدما تمَّ اتهامه بالتآمر على الأردن، وذكر تقرير السفارة المصرية في دمشق أنَّ أحد الأشخاص الأردنيين احتك بالمُلحق العسكري المصري في أوائل يونيو ١٩٥٧، وتلى ذلك قيام السفارة المصرية في عمَّان بتسليمه إلى الحكومة الأردنية مع صورة من اعترافاته، وعلى الجانب الآخر أعلنت المديرية العامة للمطبوعات والنشر في بيان لها بالأردن عن حقيقة هذا الحادث، حيث أشارت إلى أنه ثبت للسُلطات العسكرية الأردنية أنَّ مُلحق مصر العسكري كان قد اتصل بأحد الأشخاص الأردنيين وتفاوض معه للقيام بأعمال إجرامية تستهدف اغتيال بعض الشخصيات الرسمية، في إشارة صريحة بالتخطيط لاغتيال الملكة زين والشريف ناصر خال الملك حسين، وتطرَّق البيان إلى قيام الشخص المذكور بتسليم نفسه للجهات المسؤولة ناقلاً إليها ما تمَّ بينه وبين الملحق العسكري، وترتب على ذلك استدعاء وزير الخارجية سمير الرفاعي للسفير المصري في عمَّان، حيث طلب منه سحب المُلحق العسكري وقنصل مصر في القدس، وأنَّ عليهما مُغادرة الأردن في غضون يومٍ واحد[٥٥].

وتعقيبًا على تلك الأحداث نشرت صحيفة "النور" السورية مقالاً رئيسيًا لها بعنوان: "ما وراء الاستفزاز الأردني لمصر"، مُشيرة إلى النبأ المُلفَّق الذي أذاعته المصادر الرسمية الأردنية عن قيامُ ملحق مصر العسكري في عمَّان بتدبير مُؤامرة لاغتيال بعض الشخصيات المسؤولة في الأردن، مُؤكدة أنّ تلك المزاعم تأتى استمرارًا للحملة التي بدأها الحكام الأردنيين ضد مصر وسورية، وأنَّ هذا الأمر تمَّ بناءً على تعليمات من السفير الأمريكي في الأردن والذي وصفته الصحيفة بأنه "ملك الأردن الجديد غير المُتَوَّج"[٥٦].

وترتب على طرد المُلحق العسكري لمصر في عمَّان قيام الرئيس جمال عبدالناصر في ١٠ يونيو ١٩٥٧ بإصدار تعليماته بطرد السفير الأردني في القاهرة عبدالمنعم الرفاعي، وفي الوقت نفسه طلب من السفير المصري في عمَّان أن يُقدِّم احتجاجًا رسميًا للخارجية الأردنية بشأن إبعاد المُلحق العسكري دون أية أسباب حقيقية[٥٧]. وسُرعان ما تصاعدت حالة التوتر بقيام الأردن في ١٥يونيو بإغلاق سفارته في القاهرة ردًا على قرار إبعاد السفير الأردني، ومع ذلك صرح عبدالمنعم الرفاعي قُبيل مغادرته للقاهرة بأنَّ إغلاق السفارة الأردنية لا يعنى بالضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، مُشيرًا إلى أنَّ هذا القرار عمل إداري احتجاجًا على طرد مصر للمسئول الأول في السفارة الأردنية[٥٨].

وتزامن مع تلك الأحداث وزيادة حالة الاحتقان السياسي بين مصر والأردن قيام الملك

سعود بزيارة رسمية للأردن في ٨ يونيو ١٩٥٧، وقد تناولت الصحافة الأردنية هذه الزيارة في مقالات عديدة لإبراز الخير الذي ينتظر أن يعم البلاد، أما الرأي العام الأردني فقد انقسم إلى فريقين، الفريق الأول كان ساخطًا على تلك الزيارة لاعتقاده بأنَّ الملك سعود كان المُشجِّع الأكبر للملك حسين في سياسته العدائية تجاه مصر وسورية، وكان مُعظم هذا الفريق من الفلسطينيين والمثقفين الأردنيين وأعضاء الأحزاب السياسية المُنحلَّة، أما الفريق الثاني فكان يشمل أنصار الملك حسين وأغلبهم من البدو ومن سكان شرق الأردن الأصليين، وهؤلاء جميعًا رَحَّبوا بزيارة الملك سعود للأردن[٥٩].

وبالنسبة للحكومة الأردنية فقد رحبت بهذه الزيارة واعتبرتها مظهرًا من مظاهر الاعتراف الضمني من الملك سعود بالكيان السياسي الموجود في الأردن، وفي الوقت ذاته إقرارًا بما أقدَّم عليه الملك حسين من إجراءات باعدت بينه وبين مصر، وقاربت بينه وبين توجُّهات السياسة الأمريكية في المنطقة، ومن ناحية أخرى انتهز الملك حسين فرصة هذه الزيارة لإثارة الشكوك في نفس الملك سعود والأمراء السعوديين حول موقف مصر تجاه الحكم الملكي في البلاد العربية، مُطالبًا بأهمية التوَحُّد لمُواجهة مصر العدو المشترك وتهديدها للأنظمة الملكية في العالم العربي[٦٠].

ولم تتوقف مظاهر التوتر عند حد قيام الأردن بمُهاجمة السياسة المصرية، فعلى الجانب الآخر لجأت القيادة المصرية إلى إعداد حملة إعلانية مُكثَّفة في الصحافة وإذاعة صوت العرب، واستهدفت التنديد بتصرفات الملك حسين وبالأوضاع السياسية في بلاده، والتي أدت حسب وجهة النظر المصرية إلى تغلغل النفوذ الأمريكي داخل المملكة الأردنية الهاشمية، وقد أثارت هذه الحملة سخط المسئولين الرسميين في الأردن، حيث أشار بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي إلى أنَّ ما تنشره مصر عن الحالة في الأردن مُجرد مزاعم غير صحيحة، مُشدِّدًا على أنَّ تلك الشائعات تُعرقل المساعي المبذولة لإزالة سوء التفاهم بين البلدين[٦١].

ولجأت بعض الصحف المصرية إلى الطعن في سلوكيات الملك حسين، حيث قامت صحيفة "روز اليوسف" في ٢٧ مايو ١٩٥٧ بنشر مذكرات فتاة إيطالية ادعت أنها كانت على علاقة بملك الأردن، وتَرَتَّب على ذلك قيام وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي باستدعاء السفير المصري في عمَّان، حيث نقل إليه غضب الملك حسين واستياءه الشديد لما نشرته الصحيفة المصرية، مُشيرًا إلى أنَّ مثل هذه الكتابات تزيد من اشتعال التوتر في العلاقات السياسية بين مصر والأردن[٦٢]. ولا شك في أنَّ ما قامت به صحيفة "روز اليوسف" من مُهاجمتها

لشخص الملك حسين جاء بعد مُوافقة السُلطات المصرية، وهو ما يُشير إلى أنَّ وسائل الإعلام المختلفة في مصر والأردن كانت تخضع لتوجُّهات القيادة السياسية والسُلطات المسؤولة في كلا البلدين.

ومع تأزم العلاقات المصرية الأردنية بدأ الملك حسين في استخدام كل أدواته لمُهاجمة مصر وقيادتها السياسية، ومن ذلك استعانته بالإخوان المسلمين في الأردن لانتقاد السياسة المصرية وشخص الرئيس جمال عبدالناصر، ومن الواضح أنَّ الملك حسين والإخوان كانا في حاجة لدعم كل منهما للآخر، فملك الأردن كان في أشد الاحتياج للمُساندة الشعبية في الداخل بعد أن اهتزت صورته بدرجة كبيرة بعد تقاربه مع الأمريكان، أما الإخوان فكانوا أيضًا في حاجة لدعم الحكومة الأردنية في مُواجهة اليساريين والقوميين، ومن ثمَّ تلاقت المصالح المشتركة في صفقة لم يتم الإعلان عنها، وكانت وجهة نظر الإخوان أنَّ التحالف مع الملك حسين ضرورة واقعية لا مفر منها، إذ أنَّ نجاح عبدالناصر في إقامة حكومة مُوالية للسياسة المصرية في الأردن، كان معناه أنهم مُعرَّضون لنفس المصير الذي تَعَرَّض له إخوان مصر[٦٣].

ولم يقتصر التعاون بين الملك حسين والإخوان المسلمين على الساحة الأردنية فقط، بل امتد التواصل إلى التنظيم الرئيس الموجود في مصر، ومن ذلك البرقية التي أرسلها الملك إلى المرشد العام للإخوان حسن الهضيبي والتي جاء فيها: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، وجاءت تلك البرقية ردًّا على ما أرسله المرشد العام بشأن اضطهاد الحكومة المصرية للإخوان[٦٤]. ومن ناحية أخرى منحت السُلطات الأردنية حق اللجوء السياسي لأحد الضباط الأحرار ويُدعى عبدالمنعم عبدالرؤوف، والذي كان مُنتميًا من الناحية الفكرية لتنظيم الإخوان المسلمين، حيث قام بالفرار من مصر عقب الصدام الذي حدث بين جمال عبدالناصر والإخوان، وتمَّ استخدام الضابط المصري عن طريق الإذاعة الأردنية في مُهاجمة السياسية المصرية، ولا سِيّما ما يتعلق بشخص الرئيس عبدالناصر[٦٥].

وشهد شهر نوفمبر عام ١٩٥٧ تصاعدًا غير مسبوق في الحملات الإعلامية المُتبادلة بين مصر والأردن، ومن ذلك اتهام وسائل الإعلام المصرية للملك حسين بخيانته للقضية الفلسطينية وقراره بعقد صلح منفرد مع إسرائيل، ولذا لجأت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ عدة إجراءات كان من بينها:

- تكليف المسئولين الحكوميين في مختلف مناطق الأردن بما فيهم زعماء القبائل والعشائر

بإرسال برقيات استنكار للحملات المُغرضة التي أطلقتها الدعاية المصرية، وإعلان الولاء والتأييد لشخص الملك حسين سليل الدوحة النبوية، وزعيم القومية العربية، والوريث الشرعي للثورة العربية الكبرى.

- الإيعاز تحت وسائل الضغط لعقد مُؤتمرات شعبية في شتى أنحاء الأردن وبصفة خاصة في مُخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لإلقاء الخطب التي تستنكر انحدار حكام مصر من الضباط المأجورين إلى هذه الهاوية.
- تكليف جميع الصحف المحلية بكتابة التعليقات والمقالات التي تُعدها إدارة المطبوعات على شكل حملات متواصلة تُنشر يوميًا في افتتاحياتها، مع الحرص على أن يتصدر كل مقال صورة للملك حسين.
- استمرار الإذاعة الأردنية في الهجوم اليومي على شخص الرئيس جمال عبدالناصر، وفي الوقت نفسه التمجيد في شخص الملك حسين.
- قيام صحيفة "الأردن" بنشر وثائق زعمت فيها اتصال الحكومة المصرية بإسرائيل لعقد صلح معها[٦٦].

ورغم كل الإجراءات المُضادة التي قامت بها السُلطات المسؤولة في الأردن للرد على الحملات المصرية، فإنَّ وسائل الإعلام في مصر استمرت في مُهاجمتها للملك حسين وحكومته، وتركزت التهم المُوَجَّهة إليهم في تواصلهم مع إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية، ومن ثمَّ عادت الحكومة الأردنية لاتخاذ عدة تدابير جديدة لمُواجهة الدعاية المصرية كان من بينها:

- قيام إذاعة عمّان والصحف الأردنية بشن حملة ضد مصر وبصفة خاصة ما يتعلق بشخص الرئيس جمال عبدالناصر، وكانت مُعظم الكلمات تشمل سبًّا واضحًا ضد عبدالناصر.
- اشتراك الملك حسين بنفسه في هذه الحملة المُوَجَّهة تجاه مصر، حيث انتهز فرصة تسليم العلم الأردني لكتيبة حرسه الخاص، وقام بإلقاء خطاب ندَّدَ فيه بشدة بالسياسة المصرية ومُحاربتها للأنظمة الملكية في العالم العربي.
- إجبار المصالح الحكومية المختلفة في الأردن على إرسال الوفود والبرقيات تأييدًا للملك حسين من جهة، واستنكارًا للسياسات المصرية تجاه الأردن من جهة أخرى، وقد تمَّ تحويل صور من هذه البرقيات إلى سفارة مصر في عمَّان.

- تمَّ تكليف مصطفي خليفة رئيس مجلس النواب الأردني بإرسال نداء لبرلمانات الدول العربية لمُناشدتها العمل على إيقاف الحملة المصرية ضد الأردن.
- طلبت الحكومة الأردنية استبدال حسنى عبدالوهاب المُلحق الصحفي للسفارة المصرية في عمَّان، وذلك خشية استمراره في إمداد وسائل الإعلام المصرية بأخبار الشأن الأردني، مما يُسهِّل عليها أمر مُهاجمة السياسة الأردنية والقائمين عليها[٦٧].

وفي ظل هذا التدهور غير المسبوق في العلاقات المصرية الأردنية، صرح الملك حسين في حديث له مع مراسل صحيفة "التيمس" البريطانية، أنه ربَّما ينظر في أمر قطع العلاقات السياسية مع مصر إذا ساءت الأوضاع بين البلدين أكثر من ذلك، وهذه هي المرة الأولى التي يُصرح فيها ملك الأردن بمثل هذا التصريح، لكن ناطقًا رسميًا باسم الحكومة الأردنية سارع بإلقاء بيان أشار فيه إلى أنَّ الأردن لا يعتزم قطع العلاقات مع مصر[٦٨].

ويبدو أنَّ هذا التصريح الذي أدلى به الملك حسين كان مُحاولة لجس نبض القيادة السياسية في مصر عن توجُّهاتها إزاء احتمال قيام الأردن بقطع علاقاته معها، نتيجة للحملات الإعلامية التي كانت تشنها مصر ضد بلاده، ومن ناحية أخرى فإنَّ المُتتبِّع لرصد الأحداث التي مرت بها مراحل العلاقات السياسية بين مصر والأردن، يجد أنَّ مصر هي من بدأت سياسة الهجوم والانتقاد للسياسة الأردنية وشخص الملك حسين، ومن ثمَّ فإنَّ ما قامت به الحكومة الأردنية ووسائل الإعلام لديها كان رد فعل على تلك الحملات المُوجَّهة التي بدأتها مصر، خاصة مع إصرار الجانب المصري على أن ينهج الأردن نهجًا يتوافق مع رؤية مصر السياسية في المنطقة العربية، وهو أمر لا يُمكن أن تتقبله أي دولة ذات سيادة مُستقلة.

وعادت حالة التوتر في التصاعد بدرجة أشد بين مصر والأردن في أعقاب الوحدة المصرية السورية، وكانت البداية عندما صدر مرسوم ملكي بإلغاء التسهيلات الممنوحة للسوريين المُقيمين بالأردن، وَفُرِضَ عليهم الدخول بجوازات سفر بعد أن كانوا يتنقلون ببطاقات التحقيق الشخصية، وتمَّ منع السوريين من دخول الأردن بدون الحصول على تأشيرات مُسبَّقة، كما أصدرت الحكومة الأردنية تعليمات مُشدَّدة للشركات والمصانع في الأردن بتسريح الموظفين والعمال السوريين المُتواجدين لديها[٦٩]. ويبدو أنَّ السُلطات الأردنية أرادت إرسال إشارات مُعيَّنة تتلخص في إظهار أنَّ الوحدة بين مصر وسورية لها نتائج سيئة على السوريين تحديدًا، ولا سيّما ما يرتبط بمصدر معيشتهم وعملهم في الأردن.

وقد حاولت سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان حل هذه المشكلة عن طريق

مُخاطبة وزارة الخارجية الأردنية، وتطرَّقت السفارة في مذكرتها إلى الصعوبات التي يُلاقيها المواطنين المصريين والسوريين عند تقدمهم للقنصليات الأردنية في الخارج للحصول على تأشيرات دخول للأراضي الأردنية، مُشيرة إلى تأخر حصولهم على تلك التأشيرات لأسابيع وربَّما لشهور، في حين أنَّ الرعايا الأردنيين يحصلون على تصريح دخولهم إلى الأراضي المصرية والسورية خلال فترة لا تتجاوز اليوم الواحد، وطالبت السفارة في ختام مذكرتها بمنح رعاياها التسهيلات المطلوبة في استخراج التأشيرات الخاصة بهم[٧٠].

واستمرت الحكومة الأردنية في تَعَنُّتها الواضح بشأن عدم منح التأشيرات لرعايا الجمهورية العربية المتحدة، مُتجاهلة تمامًا المذكرة التي وجَّهتها السفارة المصرية للسُلطات المسؤولة في الأردن، وهو الأمر الذي أشار إليه السفير المصري في عمَّان بعد لقائه مع وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي، حيث أكد أنَّ هذا التَعَنُّت يأتي في إطار سياسة تلتزم بها حكومة الأردن بعد تأسيس الاتحاد العربي، في مُحاولة منها للحد قدر المُستطاع من دخول المصريين للأردن، وأوضح أنَّ ما تهدف إليه القيادات الأردنية يأتي في إطار إبعاد المصريين من التواجد داخل المملكة الأردنية، نظرًا لخشيتها من قيامهم بتحريض الشعب الأردني عليهم، وفي الوقت نفسه حتى تضطر مصر إلى مُعاملة الرعايا الأردنيين بمبدأ المثل، مما يُؤثِّر في موقف الشارع الأردني تجاه مصر[٧١].

وكان من أبرز مظاهر التوتر في العلاقات السياسية بين مصر والأردن ما حدث تجاه محب السمرة قنصل مصر العام في القدس، حيث وجَّهت الخارجية الأردنية مُذكِّرة في ٢٧ مارس ١٩٥٨ لسفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان بشأن قيام القنصل بأنشطة مُضرة بسلامة الدولة، مُشيرة إلى خروجه في تصرفاته عن حدود اختصاصاته الدبلوماسية بتدخله في الشؤون الداخلية للأردن، ومن ثمَّ اعتبرته الحكومة الأردنية شخصًا غير مرغوب فيه، ولذا طلبت من السفارة المصرية اتخاذ التدابير العاجلة لسحبه وإعادته إلى مصر خلال يومين من تاريخ المُذكِّرة[٧٢]. وبالفعل غادر القنصل المصري الأراضي الأردنية بما لا يتجاوز المُهلة الممنوحة له بصحبة سفير مصر في عمَّان، وتمَّ ذلك عن طريق مدينة درعا الحدودية مع سورية[٧٣].

واستمر التدهور في العلاقات المصرية الأردنية إلى حد تدبير المُؤامرات الخاصة بإحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي، ومثال ذلك افتعال السُلطات الأردنية لحوادث على الحدود السورية، بقصد الاحتكاك بالجانب السوري بعد قيام الوحدة مع مصر، كما أرسلت الحكومة الأردنية بالتعاون مع الأمريكان مجموعة من أعضاء الحزب القومي السوري،

وسمحت لهم بالتسلل عبر حدود الأردن إلى داخل الأراضي السورية، وتمَّ ذلك بعد تدريبهم وتزويدهم بالسلاح، وذلك بقصد القيام بأعمال تخريبية داخل الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، وقد أشار تقرير السفير المصري في عمَّان إلى أنَّ الشريف ناصر خال الملك حسين هو من تولى الإشراف الشخصي على هذه المجموعات المسلحة(٧٤).

وعلى الجانب الأخر شهد الأردن في أول يوليو ١٩٥٨ مُحاولة القيام بانقلاب عسكري عن طريق بعض ضباط الجيش الأردني، وقد ألقت السُلطات الأردنية القبض على عدد من الضباط الأردنيين بتهمة التآمر ضد شخص الملك حسين، وكان من بين المقبوض عليهم راضي العبدالله كبير مُرافقي الملك، وتَرَدَّد أنه عُثِر بحوزته على المُراسلات المُتبَادلة بينه وبين المكتب الثاني للمخابرات بالإقليم الشمالي، كما سرت شائعة بأنَّ العقيد عبدالحميد السراج مدير المكتب الثاني هو المُدَبِّر لهذا الانقلاب، وأنَّ الهدف كان مُحدَّدًا باغتيال الملك حسين وإنشاء حكومة مُوالية للجمهورية العربية المتحدة(٧٥).

خامسًا: قطع الأردن لعلاقاته السياسية مع مصر:

مع كل مظاهر التوتر والاحتقان في العلاقات المصرية الأردنية، كان لابد لكل هذه المُعطيات أن تصل في علاقات البلدين إلى درجة اللاعودة، ففي ١٥ يوليو ١٩٥٨ قامت الثورة العراقية التي أطاحت بالنظام الملكي الحاكم، وتمَّ قتل الملك فيصل رئيس الاتحاد الهاشمي ورئيس حكومته نورى السعيد، ولذا سارع الملك حسين في ١٧ يوليو باستدعاء الآلاف من القوات البريطانية لحماية عرشه من أية محاولة انقلابية مثلما حدث في العراق، وفي اليوم ذاته تقدَّمت الأردن بشكوى رسمية في الأمم المتحدة بحجة تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤونها الداخلية(٧٦).

لقد أطاح نجاح الثورة العراقية بصواب الملك حسين، وزادت مخاوفه وشكوكه بعد أن صور له مُستشاروه أنه لا سبيل لإنقاذ عرشه والفرار من المصير الذي لقيه ابن عمه فيصل والأسرة الهاشمية في العراق سوى الاستعانة ببريطانيا، ومن ناحية أخرى فإنَّ بريطانيا وجدت في طلب الاستدعاء من قبل الملك حسين فرصة سانحة لإعادة التواجد في الأردن واتخاذه نقطة ارتكاز من جديد بعد جلائها عن الأراضي الأردنية، فهذا التواجد سَيُمَكِّنها حتمًا من منع قيام ثورة في الأردن على غرار ما حدث بالعراق، وسَيَحُول أيضًا دون نجاح الثورة في لبنان، وما يعقب ذلك من تعرُّض الكيان الإسرائيلي لمخاطر كبيرة(٧٧).

وبطبيعة الحال كان من الصعوبة أن يستمر التواصل في العلاقات السياسية بين مصر والأردن بعد نجاح الثورة العراقية، خاصة بعد إعلان الثوار للجمهورية وإسقاطهم لنظام الحكم الهاشمي، ومع إعلان مصر اعترافها رسميًا بالكيان السياسي الجديد في العراق، قررت الحكومة الأردنية في ٢١ يوليو ١٩٥٨ قطع العلاقات السياسية بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، وتولت وزارة الخارجية الأردنية إبلاغ السفارة المصرية في عمَّان بمضمون القرار، وطالبت البعثة الدبلوماسية المصرية بمغادرة عمَّان في غضون يومين[٧٨]. وجاء قرار الحكومة الأردنية بقطع العلاقات مع مصر بما نصُّه: "بناءً على اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بحكومة الثوار في العراق رسميًا، فقد قرر مجلس الوزراء تأييد القرار المُتخذ من قبل وزارة الخارجية الأردنية من إنهاء العلاقات السياسية التي كانت قائمة حتى الآن على أساس شبه رسمي بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة"[٧٩]. وكانت مصر هي ثالث دولة تقوم الحكومة الأردنية بقطع العلاقات السياسية معها بعد إسرائيل وفرنسا.

ولم يحظ قرار الأردن بقطع العلاقات السياسية مع مصر بتأييد البرلمان الأردني، وبدت ثمَّة انتقادات واضحة من غالبية النواب الأردنيين لهذا القرار المُتسرِّع، وبصفة خاصة نواب الضفة الغربية، حيث أشار بعضهم إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول العربية اعترفت بالثورة العراقية وما ترتب عليها من أحداث في تغيير طبيعة نظام الحكم، مُؤكدين على أنَّ ما قامت به الحكومة الأردنية يُزيد من حالة الخصام والتوتر بين الدول العربية، في الوقت الذي يدعو فيه الملك حسين في خطاباته إلى التقارب ونبذ الخلافات بين الأشقاء العرب[٨٠]. لكن المُدرك لطبيعة الأوضاع السياسية داخل الأردن يعي تمامًا أنَّ مجلس الوزراء الأردني لا يُمكن أن يُقرِّر قطع العلاقات مع مصر دون مُوافقة ضمنية من الملك حسين، أو على الأقل دون أن يُبدى مُمانعة صريحة لهذا القرار بتداعياته الخطيرة، فكل الشواهد السابقة تُؤكِّد سيطرة القصر الملكي على مجريات الأحداث السياسية في الأردن.

وقد وجَّه نائب القدس داود الحسيني سؤالاً لوزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي جاء فيه: "هل فكرت وزارة الخارجية في القيام بأي عمل لإعادة العلاقات المقطوعة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، وأين وصلت في سعيها المشكور هذا؟"[٨١].

وفي رده على هذا التساؤل أشار وزير الخارجية إلى أنَّ إعادة العلاقات السياسية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة يتوقف على تحسن الأحوال في الموقف العربي، وعلى مدى ما ستُظهره الدول العربية من عزمها على احترام القرار الصادر من

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أغسطس ١٩٥٨، الذي يتضمَّن التمسك بسياسة حُسن الجوار، والتوقف عن الحملات الإذاعية والصحفية، واحترام استقلال كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مُنوِّهًا إلى أنه في ضوء هذه الاعتبارات فإنَّ حكومته تأمل في إعادة العلاقات الأخوية بين جميع الدول العربية في وقتٍ غير بعيد[٨٢]. ويبدو من إجابة وزير الخارجية أنَّ الأردن كان قد حسم قراره بالاستمرار في قطع العلاقات السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة، حيث لم تُظهر إجابته أي محاولة جدية لإعادة الحياة السياسية بين البلدين، ولا سِيَّما أنّ الأردن هو من بادر بقطع كل أشكال التواصل السياسي مع مصر.

الخاتمة:

شهدت العلاقات السياسية للعلاقات المصرية الأردنية توافقًا وتناقضًا في كثير من المواقف والقضايا المُشتركة، وربَّما يعود ذلك لتقابل وتعارض السياسات الخاصة لكل من مصر والأردن، ولا سيَّما مع اختلاف طبيعة نظام الحكم القائم في كلا الدولتين، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي كان لها تأثير واضح على مُجريات الشأن الأردني داخليًّا وخارجيًّا، خاصة في ظل الاعتماد على المعونة البريطانية لدعم الاقتصاد والجيش الأردني.

وتُمثِّل أزمة أبريل ١٩٥٧ علامة فارقة في تاريخ العلاقات السياسية بين مصر والأردن، نظرًا للاتهامات التي وجهتها المملكة للجانب المصري بدعم مُؤامرة الزرقاء الانقلابية، ورغم نفي مصر لأية مُشاركة في هذه الأحداث باعتبارها شأنًا أردنيًّا داخليًّا، فإنَّ تلك الوقائع أسهمت في زيادة حالة التوتر والتباعد في العلاقات المصرية الأردنية من جهة، وزيادة التقارب بين الأردن والقوى الغربية من جهة أخرى، وترتب على ذلك قبول الأردن للمُساعدات الاقتصادية الأمريكية، وهو ما يعنى إقرار السياسة الأردنية لمبدأ أيزنهاور دون الإعلان الرسمي عن ذلك.

ولعلَّ من مظاهر حالة التوتر المُتصاعدة قيام الأردن بطرد المُلحق العسكري المصري في عمَّان، بدعوى اشتراكه في مُؤامرة تستهدف حياة الملك حسين، كما قام الجانب الأردني أيضًا بطرد قنصل مصر العام في القدس، وترتب على ذلك قيام مصر بطرد السفير الأردني في القاهرة، ومن ثمَّ كان قرار المملكة الأردنية بإغلاق سفارتها في مصر، وخلال تلك الفترة شهدت الساحة السياسية بين البلدين حملات إعلامية مُتبادلة، فالصحف المصرية وإذاعة صوت العرب ركزت هجومها على شخص الملك حسين وتوجُّهاته السياسية، واتهمته بمناهضة القومية العربية والتعاون مع القوى الاستعمارية، بينما اتهمت الصحافة والإذاعة الأردنية جمال عبدالناصر بالدكتاتورية وبسعيه للتخلص من الأنظمة الملكية في العالم العربي، وبصفة خاصة نظام الحكم في الأردن، وفي إطار هذه الاتهامات المُتبادلة سعى الملك حسين لاستخدام كل أدواته في مُهاجمة القيادة السياسية في مصر، ومن ذلك استعانته بالإخوان المسلمين في الأردن لانتقاد السياسات المصرية وشخص الرئيس جمال عبدالناصر.

ومع استمرار حالة التوتر في العلاقات السياسية بين مصر والأردن، كان من الطبيعي أن تقف المملكة الأردنية موقفًا غير مُؤيِّد للوحدة المصرية السورية، خاصة مع إدراك الملك حسين بخطورة مشروع الوحدة على نظام الحكم في بلاده، ومن ثمَّ جاء عدم اعتراف الأردن

بقيام الجمهورية العربية المتحدة، ومن ناحية أخرى وجَّهت مصر اتهامات للجانب الأردني باشتراكه في بعض المُؤامرات مع الأمريكان والقوميين السوريين لإفشال خُطوة الوحدة مع سورية، ومع ذلك حرصت القيادة المصرية على إعلان اعترافها الرسمي بتأسيس الاتحاد العربي بين الأردن والعراق، ولكن سُرعان ما قام الرئيس جمال عبدالناصر بشن هجوم شديد على الاتحاد العربي، على أثر مُحاولة الأردن والعراق توسيع عضوية الاتحاد بضم دول عربية جديدة إليه، وبالتالي لم تشهد العلاقات بين الوحدة المصرية السورية والاتحاد العربي أي مُحاولات للتقارب والتعاون، ولذا كان التوتر والتربص هما السمة الظاهر في العلاقات القائمة بين الوحدتين.

ويبدو التساؤل هنا. لماذا وصلت العلاقات المصرية الأردنية إلى هذا المستوى من التوتر والاحتقان؟ لعله من الإنصاف القول بأنَّ كل دول لها كامل الحُرية في البحث عن تقرير سياستها الخارجية بما يتوافق مع مصلحتها العامة، حتى لو تعارضت تلك المصلحة مع التوجُّهات السياسية لدولة أخرى، وفي هذا السياق فإنَّ الجانب المصري هو من بدأ حملات الهجوم على السياسة الأردنية وشخص الملك حسين، وذلك بعدما اختلفت الرؤى الرسمية والمواقف بين كل من مصر والأردن، وكان طبيعيًّا أن يقوم الجانب الأردني بالرد على تلك السياسات بما يُماثلها، ومن ثمَّ ظهر التباعد تدريجيًا في المواقف السياسية لكلا البلدين.

ومع كل تلك التطورات في العلاقات المصرية الأردنية، فإنَّ الجانب الأردني هو من بدأ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، مُبرِّرًا ذلك باعتراف مصر بالثورة العراقية، رغم أنَّ تلك الثورة اعترفت بها الدول العربية وكثير من الدول الغربية وفي مُقدِّمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك يُسدل الستار عن حُقبة مُهمة من تاريخ العلاقات السياسية بين مصر والمملكة الأردنية الهاشمية، والتي حملت في طياتها لحظاتٍ فارقة من التقارب والتعاون، حتى وصلت في النهاية إلى التباعد والانفصال.

حواشي البحث

- أستاذ مشارك بقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية.

(١) منيب الماضى وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩٥٩، ج١، مكتبة المحتسب، عمَّان، ١٩٨٨، ص٦٦٢.

(٢) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية ١٩٥٣ - ١٩٥٧، عمَّان، ١٩٥٧، ص١٧٩.

(٣) فتحي محمد درادكة، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية ١٩٥٣ - ١٩٦٧، منشورات اللجنة العلمية لكتابة تاريخ الأردن، عمَّان، ٢٠٠٩، ص١٥٧.

(٤) F.O. 371/127894, Telegram No, 12 of February 6, 1956.

(٥) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٧– ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧، بشأن الخلاف الدائر بين الملك حسين ورئيس الوزراء سليمان النابلسى.

(٦) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢أبريل ١٩٥٧، بشأن الأوضاع الداخلية في الأردن.

(٧) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة المصري للتوزيع، طرابلس، لبنان، ١٩٨٧، ص١٢٣.

(٨) منيب الماضي وسليمان موسى، المرجع المذكور، ص٦٧٢.

(٩) الصريح، مجلة أسبوعية سياسية، القدس، العدد ٣٨٢ في ١١ مايو ١٩٥٧، ص١.

(١٠) الهدى، مجلة أسبوعية سياسية، عمَّان، العدد ٤٥ في ٢٦ مايو ١٩٥٧، ص١.

(١١) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧، بشأن مهاجمة مصر في أوساط الجيش الأردني.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١٢٠٣– ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٥٧، بشأن هجوم الصحافة الأردنية على مصر.

(١٤) الهدى، العدد ٤٨ في ١٥ يونيو ١٩٥٧، ص١.

(١٥) الصريح، العدد ٣٩٣ في ٢٩ يوليو ١٩٥٧، ص١.

(١٦) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٧– ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٥٧، بشأن صدى المحاكمات الأردنية داخل صفوف الجيش الأردني.

(١٧) المصدر نفسه، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٥٧، بشأن منشورات تُعارض الوضع القائم في الأردن.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) الحسين بن طلال، مهنتى كملك، المرجع المذكور، ص١٣٢.

(٢٠) محضر محادثات الوحدة، مصر - سورية، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٢٣) المساء، العدد ٤٨٠ في ٢ فبراير ١٩٥٨، ص١.

(٢٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤٠٢٠٥- ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦فبراير ١٩٥٨، بشأن صدى إعلان الوحدة بين مصر وسورية.

(٢٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤٠٢٠٤- ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٨، بشأن مهاجمة الإذاعة الأردنية للوحدة المصرية السورية.

(٢٦) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الخامسة، الدورة العادية الثانية، الجلسة الحادية عشر في ٢١يناير ١٩٥٨، ص٣٣٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٣٣٥.

(٢٨) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤٠٢٠٥- ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٨، بشأن صدى إعلان الوحدة بين مصر وسورية.

(٢٩) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤١٣٦٥ - ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٨، بشأن ابتهاج أهالى مدينة نابلس بزيارة الرئيس جمال عبدالناصر لسورية.

(٣٠) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٨، بشأن إضراب طالبات كلية الملكة زين.

(٣١) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨- ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ مارس ١٩٥٨، بشأن الحالة الداخلية في الأردن منذ زيارة الرئيس جمال عبدالناصر لدمشق.

(٣٢) المصدر نفسه، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٨، بشأن موقف الأردن من الوحدة المصرية السورية.

(٣٣) الشعب، العدد ٦١٥ في ١٥ فبراير ١٩٥٨، ص ص١، ٦.

(٣٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١٣٦٥- ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٨، بشأن مؤامرات سعودية أردنية على الوحدة المصرية السورية.

(٣٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨- ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى

وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٨ ، بشأن موقف الأردن من الوحدة المصرية السورية.

(٣٦) على الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٦٠، انظر أيضًا:

F.O.371/134186, Telegran no, 357, of January 29, 1958.

(٣٧) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤٠٢٠٥- ٠٠٧٨ ، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٨، بشأن صدى إعلان الوحدة بين مصر وسورية.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه، تقرير السفارة المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ يناير ١٩٥٨، بشأن الاتحاد الهاشمى بين الأردن والعراق.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤١٣٦٥- ٠٠٧٨ ، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٨، بشأن إعلان الاتحاد العربي بين المملكتين الأردنية الهاشمية والعراقية.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) خليل فضيل الكبيسى، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٠ - ١٩٦٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٦٥.

(٤٤) عبد الحميد شلبي، المرجع المذكور، ص٣٧٤.

(٤٥) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨- ٠٠٧٨ ، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٨، بشأن الأردن والاتحاد العربي.

(٤٦) الشعب، العدد ٦١٥ في ١٥ فبراير ١٩٥٨، ص١.

(٤٧) الأهرام، العدد ٢٦٠٠١ في ١٧ فبراير ١٩٥٨ ، ص١.

(٤٨) عبدالحميد شلبي، المرجع المذكور، ص٣٨١.

(٤٩) الشعب، العدد ٦٣١ في ٣ مارس ١٩٥٨ ، ص١.

(٥٠) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة "٥٦" العراق، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٨ ، بشأن تقارير إذاعة صوت العرب عن الثورة العربية.

(٥١) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٧ - ٠٠٧٨ ، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥٧، بشأن الأوضاع الداخلية في الأردن ومهاجمة مصر.

(٥٢) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، مذكرة من السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية الأردنية بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٧، بشأن هجوم الصحف الأردنية على بعض أعضاء السفارة المصرية.

(٥٣) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١٢٠٣ - ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٥٧، بشأن الأوضاع الداخلية في الأردن ومهاجمة مصر.

(٥٤) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، برقية من وزارة الخارجية الأردنية إلى السفارة المصرية في عمَّان بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٧، بشأن منع السُلطات الأردنية من فتح البريد الوارد للسفارة المصرية.

(٥٥) المصدر نفسه، محفظة "١٤" سورية، تقرير السفارة المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٥٧، بشأن مؤامرة الحكومة الأردنية ضد الملحق العسكري المصري في عمَّان.

(٥٦) المصدر نفسه، تقرير السفارة المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٥٧، بشأن مسرحية الملحق العسكري المصري في عمَّان.

(٥٧) القاهرة، العدد ١٣٤٩ في ١١ يونيو ١٩٥٧، ص١.

(٥٨) المصدر نفسه، العدد ١٣٥٥ في ١٧ يونيو ١٩٥٧، ص١.

(٥٩) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٩ - ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٧، بشأن زيارة الملك سعود للأردن.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٨، بشأن الخلافات بين مصر والأردن.

(٦٢) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٧ - ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٧، بشأن المذكرات التي نشرتها صحيفة "روز اليوسف".

(٦٣) خالد الحروب، حماس الفكر والسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص٢١.

(٦٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٧ - ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يوليو ٧٦، بشأن استغلال الملك حسين للإخوان المسلمين في مهاجمة مصر.

(٦٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨ - ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٧، بشأن استخدام الأردن للإخوان المسلمين في مهاجمة مصر.

(٦٦) المصدر نفسه، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٧، بشأن رد فعل كشف مصر لخيانة حكام الأردن.

(٦٧) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧، بشأن هجوم الصحف والإذاعة الأردنية على مصر.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨ - ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٨، بشأن تطور الحالة الداخلية في الأردن.

(٧٠) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤١٣٦٥ - ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٨، بشأن الصعوبات التي يلاقيها المصريين والسوريين في الحصول على تأشيرات دخول للأردن.

(٧١) المصدر نفسه، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ أبريل ١٩٥٨، بشأن تعنت الأردن في منح تأشيرات للمصريين.

(٧٢) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٢" الأردن، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٥٨، بشأن إبعاد القنصل المصري العام في القدس.

(٧٣) المصدر نفسه، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٥٨، بشأن إبعاد محب السمرة قنصل مصر العام في القدس.

(٧٤) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨ - ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٨، بشأن موقف الأردن من الوحدة المصرية السورية.

(٧٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٤٠٩٥٣ - ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول يوليو ١٩٥٨، بشأن مؤامرة جديدة ضد الحكم الحاضر في الأردن.

(٧٦) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١٢٠٠ - ٠٠٧٨، تقرير سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٨، بشأن التطورات الأخيرة للأحداث في الأردن.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الخامسة، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الثانية في ٧ أكتوبر ١٩٥٨، ص٤٦.

(٨٠) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٨١) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨، ص٦٨.

(٨٢) المصدر نفسه.